العدالة الاجتماعية وتمكين الشباب من المشاركة السياسية

اعداد

د. احمد حمدان محمد احمد

مـقـدمـة :

تستمد قضية تحقيق العدالة الاجتماعية أهميتها من رسوخ وأهمية البعد الاجتماعى فى منظومة التنمية المستدامة إذا أن من أهم مقومات أندماج الفرد فى المجتمع هو أحساسه بالعدالة الاجتماعية ، هذا الاحساس الذى من شأنه دفع طاقاته وطموحات لتحقيق المزيد من العمل والانتاج وبالتالى المزيد من الارتقاء والرفاهية، وتعنى العدالة الاجتماعية إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية فى المجتمع ، وتوفير متساوى للاحتياجات الأساسية ، كما أنها تعنى المساواة فى الفرص ،أى أن كل فرد لديه الفرصة فى الصعود الاجتماعى.

وبالتالى توفير العدالة حقا متساويا فى المنتجات والمؤسسات الاجتماعية وحماية معايير حقوق الانسان التى تشمل الحقوق المدنية والسياسية إضافة إلى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بلا تفرقة ، وتقوم مهنة الخدمة الاجتماعية بتدعيم وتأكيد مبدأ العدالة الاجتماعية والتي تتضمن الشرعية والمساواة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية والمدنية والموارد والفرص المتاحة والمكاسب الاجتماعية وتوزيع الموارد علي كل مستوي من مستويات المجتمع ، والتي تعد وسيلة أساسية للوصول إلي الموارد والفرص المتاحة .

والتمكين له جذور فى ممارسات الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها وأن التمكين هو العملية التى يقوم بها الممارس المهنى لمساعدة أفراد المجتمع على تحقيق مطالبهم المشروعة وذلك لمساعدتهم على أن يصبحوا قادرين على التواكب مع الضغوط والمواقف والتحولات التى يمارسها المجتمع من خلال ذرع الأمل.

كما تعتبر المشاركة السياسية للمواطنين من أهم الموضوعات التى تشغل بال المتخصصين فى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية سواء كان ذلك فى الدول النامية أو المتقدمة.

والمشاركة السياسية تعنى بالنسبة للخدمة الاجتماعية جزء من المشاركة الاجتماعية بمفهومها الواسع ولا يمكن أن يتحقق إلا فى مناخ تتوافر فيه عوامل النضج الاجتماعى التى تتيح للمواطن أن يعبر عن رأيه .

وللشباب أهميته البالغة فى جميع الأمم والبلاد فإن أهميته تزداد فى الأمم والبلدان النامية على وجه الخصوص، وأهمية الشباب لا تقتصر على المجتمع وحده بل تتعداه إلى الفرد نفسه الذى يمر بهذه المرحلة حيث أنها تعتبر أهم مراحل نموه وأخطرها لأنها هى التى تتصل اتصالا مباشر بمرحلة الرشد ولأن مرحلة الشباب هى المرحلة التى يحقق فيها الفرد النمو الكامل ويكون معظم ميوله واتجاهاته فى الحياة ويصبح مستعداً فيها لتحمل مسئوليات الحياة. ويمكن القول بأن نمو المجتمعات وتقدمها وازدهارها يتوقف إلى حد كبير على الشباب باعتباره من أهم الموارد

البشرية للمجتمع وأكثرها طاقة وفاعلية. والموارد البشرية لأى مجتمع من المجتمعات هى الثروة الحقيقة وهى الدرع الواقى فهى الأداة للرقى فى حالات السلم وهى المعول للبناء فى حالات التنمية وهى السلاح الواقى عند الشدائد ، لذلك كان من الضرورى الاهتمام بتمكين الشباب من المشاركة السياسية .

اولا: العدالة الاجتماعية

- **(١)- مفهوم العدالة الاجتماعية :-**
- يدور مفهوم العدالة أساساً حول " العدل " ويعرف لغوياً بأنه ضد الجور وضد الظلم فيقال رجل عدل . [١]
- والعدل مفهوم يشير إلى مبدأ أخلاقى يتم فى ضوئه المساواة فى الحقوق والواجبات وتوزيع الفرص وفق الثواب والعقاب ، ومن ثم فإنه يحقق الانسجام والسلام بين أعضاء المجتمع الواحد ، ويمنحهم الفرصة لبناء مجتمع قادر على الإنجاز والاستمرار فى الحياة. [٢]
- **ويمكن تعريف العدالة الاجتماعية بأنها :**
- العدالة فى توزيع الثروات والدخل وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص فى خدمات الرعاية وذلك بهدف تخفيف حدة الفقر . [٣]
- وعرفها **جون سميث** فى الجوانب التى تؤدى إلى مجتمع عادل اجتماعياً ألا وهى :
- ـ قيمة متساوية لجميع المواطنين .
- ـ تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين .
- ـ تحقيق الانصاف والدمج الاجتماعى .
- ـ القضاء على التفاوتات الاجتماعية .
- ـ المساواة فى الفرص بدلاً من المساواة فى النتيجة . [٤]

(٢)_ أسس تحقيق العدالة الاجتماعية :

تعددت وتنوعت الوسائل والأساليب التى يستخدمها دول العالم من اجل تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية سواء بين أقاليم البلد الواحدة، أو بين الريف والحضر، أو بين أحياء المدينة الواحدة، ومن الطبيعى ان يختلف هذه الوسائل من دولة لأخرى، وذلك لأن تحقيق العدالة الاجتماعية يعتمد على مصفوفة واسعة من المتغيرات التى يجب وضعها فى الاعتبار عند صياغة الإستراتيجية العامة للتنمية، ومن بين هذه المتغيرات طبيعة التناقض بين أحياء المدينة، ومستوى التطور الاقتصادي والانتاجى، وأحجام الحجرات أو الأحياء الصغيرة، بالنظر الى الأحياء الكبيرة وموقع الحى، وعلاقته بمركز المدينة ومراكز التركز السكاني ومناطق الجذب السكاني فى المدينة،

فضلاً عن متغيرات أخرى كثيرة، مثل حجم الموارد المخصصة لكل مدينة، وتنمية الأحياء العشوائية فى إطار خطة تنموية قومية، وتعتبر هذه المتغيرات بمثابة مؤشرات عامة لتحقيق العدالة الاجتماعية [١]. **وتتركز فكرة العدالة الاجتماعية على اربعة مبادئ رئيسية هى** :

١- ان فكرة وجود المجتمع الحر تستند على المساواة بين كافة المواطنين .

٢- ان كل فرد يستحق المواطنة وعليه ان يبقى باحتياجاته الاساسية.

٣- ان لكل فرد حق فى تحقيق احترام الذات والاستقلالية الشخصية والحصول على الفرص الحياتية المتاحة

٤- انه ليست كل صور المساواة غير عادلة، ومع ذلك ينبغي العمل جهد المستطاع على تقليص صور المساواة غير العادلة فعلا . [٢]

(٣)العوامل التى يمكن ان تسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية يمكن إجمالها فيما يلى :

١- ان المواقع الاجتماعية والمزايا المادية لكل شخص، يجب ان تحتل قدر الإمكان مكانه على سلم الاستحقاق، ويقتضى ذلك المطلب إيجاد صيغ جديدة مثل الطريق المهنى المفتوح أمام المواهب وتكافؤ الفرص، وكذلك نهاية الامتيازات الوراثية، علما بأن ثمة تباينات فيما يتعلق بتعريف الاستحقاق وتقديره علميا .

٢- ان يتم توزيع الموارد والخدمات بناء على الحاجات التى تعرف بموجب المعايير السائدة فى سياق الفكر والمكان المبحوثين، وهذا التفسير للعدالة الاجتماعية هو أكثر التفسيرات انتشارا .

٣- ان مدلول العدالة الاجتماعية يقتضى وجود مؤسسة مسئولة عن توزيع وتنسيق الخدمات الاجتماعية فى المجتمع، اى العودة الى فكرة إمكانية تنسيق الخدمات الاجتماعية هو أكثر التفسيرات انتشارا ويزداد هذا المطلب أهمية فى ظل ندرة الموارد، وكثرة الاحتياجات وتنوعها.

٤- ان البحث عن العدالة الاجتماعية يقتضى إدخال اقتصاد السوق فى سياق بيروقراطي، يحاول ضبط تداول الموارد والخدمات فى المجتمع .

٥- هناك من يرى ان العدالة الاجتماعية تتحقق من خلال حماية الحريات الأساسية للمواطنين، والسماح بالتمييز الايجابي لصالح الفئات الضعيفة، مع تجنب الانحياز دون تميز بين من يحتاجون العدالة الاجتماعية، كما تؤكد وجهة النظر هذه على ضرورة تغطية مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية للفرد والعمل على تقوية أو اسر العلاقات الاجتماعية بين الناس .

٦- إتاحة الفرص للفقراء للحصول على الخدمات .

٧- الإيفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطن .

٨- وعموما فإن ثمة وجهة نظر مقبولة ترى ان العدالة الاجتماعية يمكن ان تتحقق بطريقتين هما :

أ- تكافؤ الفرص . ب- تذويب الفوارق بين الطبقات .

(٤)تطور المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية :-

١. إقرار مبدأ تكافئ الفرص وخاصة في نطاق الخدمات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان وتنمية قدراته مثل حق كل فرد في التعليم وأيضا حقه في الرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية والعمل .

٢. تحديد حد أدنى وأعلى للأجور حرصا على السلام الاجتماعي .

٣. اعتبار قضية محو الأمية ضمن الاستراتيجيات العليا للدولة فالحديث عن النهضة والتطور لا معنى له في ظل وجود قيود الأمية .

٤. الاعتراف بحق العمال والمهنيين في إنشاء النقابات والعمالية وكافة الهيئات والتشكيلات التي تمثلهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم بما في ذلك حق العمل وحق الإضراب .

٥. احترام قيم النقد والنقد الذاتي وحق الإبداع العلمي والأدبي والفني .

٦. إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب والصحة والإسكان لتفعيل وتعظيم قدرتها على خدمة المصالح ومستقبل إفراد واعتبار ذلك مهنه أساسية بالغة الضرورة و الأهمية وهي ليست قضية مستقبلية فقط وإنما هي حقوق حياتية أساسية للمواطنين في وطنهم[٣].

ثانيا : التمكين السياسى للشباب :

أ- مفهوم الشباب:

يعرف علماء النفس مرحلة الشباب بأنها حالة نفسية مصاحبة تمر بالإنسان وتتميز بالحيوية وترتبط بالقدرة على التعلم ومرونة العلاقات الإنسانية وتحمل المسئولية وهى المرحلة التى ينتقل فيها الشخص من مرحلة كان يعتمد فيها على الآخرين إلى مرحلة يصبح فيها معتمداً على نفسه[٤]

ب- مفهوم التمكين:

أو هى العملية التى يقوم بها الممارس المهنى لمساعدة أفراد المجتمع على تحقيق مطالبهم المشروعة وذلك لمساعدتهم على أن يصبحوا قادرين على التواكب مع الضغوط والمواقف والجولات التى يمارسها المجتمع من خلال زرع الأمل.

وهى عملية تربوية تزيد من قدرات الأفراد للتعامل مع العوائق المختلفة بالمشكلات وتنمية دورهم القيادى وتزيد دورهم القيادى وتزيد من قدراتهم على اتخاذ القرارات [٥].

(١): أهمية التمكين:

برزت أهمية التمكين فى الخدمة الاجتماعية فى الآتى:

١- التمكين يساعد الفرد على تحريره من الضغوط وصور الاضطهاد التى يتعرض لها يومياً.

٢- مدخل التمكين ينادى بالمحافظة على حقوق الإنسان واحترامها.

٣- التمكين مدخل يناهض العنصرية والتمييز بين أفراد المجتمع.

٤- التمكين مدخل يهدف إلى المساواة والعدالة الاجتماعية.

٥- يهتم التمكين بمساعدة الفئات الفقيرة والمحرومة والضعيفة كالأطفال والمسنين.

٦_ يساهم التمكين فى إحداث مشاركة بين منظمات المجتمع اواحد تطبيقها باتجاه مستحدث [6].

(٢): مبادئ التمكين:

اعتمد التمكين على عدة مبادئ تتمثل فى:

أ- مبدأ المشاركة:

يعد مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التى تناسب التمكن حيث أنه يبنى أساس عمله على المشاركة بين أفراد المجتمع والإحساس بمشكلاتهم النابعة منهم والمشاركة فى حلها بناء على قدراتهم واستثمار موارد مجتمعهم.

ب- مبدأ الاعتماد على الذات:

يسعى مدخل التمكين إلى العميل على تنمية قدرات أفراد المجتمع الشخصية لكى يتمكنوا من مواجهة مشكتهم بأنفسهم وبأقل الامكانيات المتاحة فى مجتمعهم المحلى [٧].

ج- مبدأ العدالة المجتمعية:

أن مدخل التمكين يسعى إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين الأفراد بالمجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بشكل وبأسلوب موضوعى بعيد عن التحيز الشخصى.

د- مبدأ البدء مع المجتمع حيث هو:

يعتمد المنظم الاجتماعى فى عمله من خلال مدخل التمكين على مبدأ البدء مع المجتمع حيث هو من خلال التعامل مع الأفراد كما هم ثم محاولة مساعدتهم لتنمية قدراتهم كما يستخدم هذا المبدأ مع المجتمع أيضاً حيث يتعامل مع المجتمع بموارده المتاحة فقط ثم يحاول تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها [٨].

(٣): متطلبات التمكين:

إن تحقيق اهداف التمكين يتطلب مراعاة بعض الجوانب أو المؤشرات أو المتطلبات التى تساهم فى تحقيق أهدافه.

وتتمثل المتطلبات فى شكل مؤشرات تخطيطية لتحقيق التمكين فى :

- بث الوعى الاقتصاى لدى الأفراد عن المشروعات الصغيرة وكيفية الحصو على القروض ومهارات العمل الخاص وتسويقه.
- التوسع فى مراكز التدريب المهنى والحرفى والتكنولوجى .
- منح الأفراد التيسيرات اللازمة للحصول على القروض.
- فتح معارض لتسويق منتجات المشروعات لضمان نجاحها.

كما تحددت المتطلبات التالية لتحقيق أهداف التمكين فيما يلى:

- البحث المستمر لتحديد أهداف واحتياجات واهتمامات المجتمع.
- التحليل المنطقى الرشيد للحاجات من حيث طبيعتها وتعقدها واختلافها كموجة للسياسات سعيا لتحقيق أهداف المساواة والعدالة الاجتماعية لذا فهناك أهمية لعمليات الاتصال من أعلى إلى أسفل لتطوير السياسة وعمليات الاتصال من أسفل إلى أعلى لتنظيم المجتمع والاستجابة لاحتياجاته وتهيئة الظروف للجماعات المحرومة للتأثير فى الأمور التى تهمهم.
- يجب أن توفر المؤسسات الظروف التى يستطيع الإقرار من خلالها تمكين أنفسهم وبالرغم من أن مدخلات عملية التمكين قد تتشابه ولكن النتائج قد تختلف.
- تنمية الذات لمتابعة الخدمات المقدمة لمستفيدين وإجراء العمليات المحاسبية لتحسين مستوى جودة الخدمات والتعبير عن الاحتياجات المتجددة [٩].
- يتطلب التمكين فريق عمل يتمتع بمهارات خاصة، وبالتالى يجب أن تتاح له فرص التدريب.
- توفير فرص التدريب للمستفيدين من أجل تنمية معارفهم ومهاراتهم ومساعدتهم فى تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وفهم الظروف التنظيمية والقانونية التى تؤثر على مصالحهم [١٠].

(٤): مراحل التمكين:

تعدد وجهات النظر المختلفة في تحديد مراحل ممارسة التمكين من الخدمة الاجتماعية وسيتم عرض أحداهما لنتعرف من خلالها على أهم المراحل التى يمر بها الأخصائى الاجتماعى أثناء عمله من خلال التمكين وتتمثل فى أربع مراحل أساسية هى:

المرحلة الأولى: بناء وعى سكان المجتمع:

يستهدف التمكين بناء وعى سكان المجتمع المحلى فهى تهتم بتشكيل أو إعادة تشكيل وعيهم بكل ما يحيط بهم فسكان المجتمع لكى يستطيعوا أن يسهموا فى تنمية مجتمعهم لابد وأن يتكون لديهم من المعرفة والفهم والإدراك ما يؤهلهم لكى يقوموا بجهود كثيرة لتنمية مجتمعهم.

المرحلة الثانية: بناء القدرات:

مرحلة بناء قدرات سكان المجتمع مرحلة ضرورية لكى يتمكن من تنمية مجتمعهم وأيضاً ضرورية وهامة بالنسبة للأخصائى نظراً لأنه يدرك تماماً اقتصاد سكان المجتمع النسبى لقدرات ويشعر سكان المجتمع بأنهم سلبيون وليس لديهم ما يفعلوه من أجل أنفسهم أ، من أجل تنمية مجتمعهم ويعد مرحلة هامة فى عملية التمكين حيث تركز على تحسين مهارات وقدرات سكان المجتمع وأهمها القدرة على الاتصال المتوسط ، حل الصراعات، حل المشكلات، اتخاذ القرارات، زيادة الثقة بالنفس.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانجاز:

من الضرورى أن يشعروا أفراد المجتمع بالانجاز سواء على مستوى الانجاز المعنوى أو مستوى الانجاز المادى.

ويتمثل الانجاز المعنوى فى المشروعات التنموية القائمة على استراتيجية التمكين فى مدى تحقيق المشروعات لبناء الوعى بالقضايا المجتمعية والاحتياجات الملحة وبصفة عامة تهتم استراتيجية التمكين بتحقيق الانجاز المادى والمعنوى [١١].

المرحلة الرابعة: مرحلة التقدير:

مرحلة التقدير هى خطوط نهائية ومرحلية يقصد بها تحديد المخرج من ممارسة الأخصائى الاجتماعى ووكلاء التغير لاستراتيجية التمكين بغرض تنمية المجتمع المحلى.

ثالثا : المشاركة السياسية للشباب في مصر :

(١)مفهوم المشاركة السياسية:

تعنى المشاركة السياسية إسهام المواطنين بدرجة أو باخرى فى إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بمجهوداتهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية [١٢].

كما تعرف المشاركة السياسية بانها : العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وأفضل الوسائل لتحقيق الأهداف [١٣]

(٢): خصائص المشاركة السياسية:

تتسم المشاركة السياسية بمجموعة من السمات والخصائص الهامة. أبرزها:

_أن المشاركة السياسية سلوك تطوعي، ونشاط إرادي، حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والقضايا.

_المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل إن نمو وتطور الديمقراطية، يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع.

_المشاركة سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير.

_المشاركة الجماهيرية لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

_المشاركة تنمي في الأفراد الشعور بالمسؤولية وروح المبادرة والاعتماد على الذات والولاء للمجتمع والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.

- تعتبر المشاركة السياسية من أبسط حقوق المواطن، وهي حق أساسي يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمعه، فمن حقه أن يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيق مصلحة المجتمع.

- المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير، حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها [١٤].

(٣): أنواع وأشكال المشاركة السياسية:

وبصورة عامة إذا أردنا أن نحصر أشكال التى من خلالها يشارك المواطن سياسياً وبالتالى يمارس حقه فى التأثير على متخذى القرار السياسى، أو يسعى ليكون من أصحاب القرار السياسى أى أن تكون شاركته مؤسساتية فهى كما يلى:

١- المشاركة عن طريق التصويت فى الانتخابات:

يعد التصويت في الانتخابات أهم مظاهر المشاركة السياسية فى النظم الديمقراطية ويرتبط التصويت مباشرة بالديمقراطية التمثيية التى تعنى أن الشعب يمارس السلطة من خلا ممثلين فحتى يشارك الشعب فى السلطة عليه أن يختار ممثلين، وهذا ما يتم عن طريق الانتخابات التى تختلف نظمها وأنواعها من مجتمع إلى آخر، ولكنها تتفق جميعها على أن الصوت الذى يدلى به المواطن فى الانتخابات رئاسية أو نيابية، عامة أو جزئية، وهو النصيب الفردى للمواطن من المشاركة السياسية. وأن مجموعة الأصوات المجمعة والتى تشكل الغالبية هى تعبير عن إرادة الأمة، وبالرغم من أن التصويت يعتبر أحد أهم القنوات التى تربط الفرد بالنظام السياسى إلا أن الحكم على مدى فعالية وصدق الانتخابات كمعبر عن إرادة الأمة وكتجسيد للمشاركة السياسية

للمواطنين، يرتبط بطبيعة النظام السياسى ومدى صدق توجهات الديمقراطية، وخصوصاً انصياعه لما تفرزه صناديق الانتخابات وقبوله بمبدأ التناوب على السلطة أيضاً مدى نزاهة الانتخابات.

٢- المشاركة عن طريق الاقتراع الشعبى: فبعض الدساتير تمنح للأفراد حق اقتراح مشروع قانون أو فكرة تصلح لأن تكون قانونا، وعرض اى منها على الجهات المنصوص عليها دستورياً. (١٥)

٣- المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبى: ويلجأ إلى هذا النوع من المشاركة الأنظمة الديمقراطية، التى تفضل قبل تطبيق قانون أو إجراء تنويع اتخاذه أن ينال الموافقة الشعبية عليه فتلجأ إلى الاستفتاء اشعبى، وأحيانا يكون الاستفتاء إجباريا وأحيانا تكون الحكومة حرة فى اللجوء إيه، ومن أمثلة الاستفتاء الشعبى ما لجأ إليه الرئيس الفرنسى شارل ديغول عام ١٩٦٩ حيث طرح مشروعا هو صاحبه على الاستفتاء الشعبى وكان يرمى من ورائه التأكد من مدى تأييد الشعب لشخصه وعندما لم يحصل المشروع على الأغلبية اللازمة قدم استقالته.

٤- المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبى:

وهو نوع من المشاركة تلجأ إليه بعض النظم السياسية وفى حالة محددة دستوريا، حيث يعطى للمواطنين حق الاعتراض على قانون صادر عن البرلمان خلال مدى معينة، ويكون لهم الحق فى المطالبة بعرضه على الاستفتاء الشعبى.

٦- المشاركة السياسية باللجوء إلى وسائل الضغط:

كممارسة حق الاضطراب أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية أو العصيان المدنى، وحتى اللجوء أحيانا إلى العنف ضد مؤسسات الدولة أو رموزها. وهذا النوع من المشاركة يلجأ إليه عندما تغلق قنوات المشاركة الشرعية الأخرى (١٦).

(٤): مستويات المشاركة السياسية:

(١) المستوى الأول:

وهو الأعلى وهم النشطاء فى العمل السياسى وقد وضع كارل دوتش ستة شروط رأى أن توفر ثلاثة منها فى شخص ما يجعله منتمياً إلى هذه الفئة والشروط هى:

أ- عضوية منظمة سياسية.

ب- التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح الانتخابات العامة.

ت- حضور اجتماعات سياسية بشكل دورى.

ث- المشاركة فى الحملات الانتخابية.

ج- توجيه رسائل قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة.

ح- الحديث فى السياسة مع أشهاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

(٢) المستوى الثانى:

ويشمل المهتمين بالنشاط السياسى وأهمهم الذين يدلون بأصواتهم فى الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث فى الساحة السياسية.

(٣) المستوى الثالث:

ويمثل الذين يشاركون بشكل موسمى فى العمل السياسى أو يشاركون اضطراريا فى أوقات الأزمات وعندما تكون مصالحهم مهددة. [١٧]

(٥): دوافع المشاركة السياسية:

هناك أسباب تدفع إلى المشاركة سياسياً فالمواطن السياسى هو أولاً إنسان عاقل ولا يمارس سلوكا اجتماعيات إلا إذا كان يعرف أن هناك فائدة أو مصلحة شخصية أو عامة، مادية أو معنوية عاجلة أو مؤجلة متحفزة على المشاركة لاشك أن المشاركة السياسية واجب وطنى على كل البالغين العاقلين لكن الواجب الوطنى لوحده لا يحقق مشاركة سياسية فعالة، فالمشاركة عمل إرادى ويمكن أن نذكر أهم الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية.

١- **الدوافع النفسية:** حيث يسعى المشارك سياسيا لإثبات وجوده وتأكيد ذاته كإنسان هو الإرادة قادرا على اتخاذ موقف حتى موضوع سياسى له أهمية فالمشاركة بالنسبة له تأتى لتمنحه نوعاً من الطمأنينة والثقة النفسية.

٢- **الدوافع كتعبير عن وعى سياسي**: فالعديد من المشاركين السياسيين يتعاملوا مع المشاركة كنوع من الواجب الوطنى و؟؟ وطنية يجب ألا يتقاعس المواطن الحقيقى من القيام بها، فالمشارك هنا يرتبط بين الحقوق التى يحصل عليها لكونه جزءا من المجتمع وواجباته تجاه هذا المجتمع وبالتالى يتعامل مع المشاركة كواجب وطنى.

٣- المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن مطالب:

وفى هذه الحالة قد تكون المطالب ذات صبغة نقابية أو سياسية أو اجتماعية، فالمشارك فى استفتاء للرأى أو فى انتخابات رئاسية أو فى الانتماء لحزب سياسى يكون دافعية لذلك تلبية مطالب يرى أن بهذه المشاركة يحققها.

٤- المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية:

ويتجلى هذا النوع من المشاركة عن الحركات القومية والجماعات الدنية، فأفراد هذه الجماعات الدينية، فأفراد هذه الجماعات يجدوا فى المشاركة أداة فعالة لاظهار فكرهم القومى أو الدينى وإقحام حركتهم ضمن السياسة العامة للدولة والملاحظة أن هذا النوع من المشاركة يخدم ثقافة

سياسية فرعية ويعتمد على قنوات خاصة للتنشئة السياسية، وغالبا ما تأخذ المشاركة من هذا النوع طابعا عنفويا صراعيا مع النسق السياسى.

٥- المشاركة السياسية: خوفاً من السلطة وهذا النوع من المشاركة يوجد فى بعض دول العالم الثالث لدى الشرائح التقليدية والأمية وأفراد هذه الجماعات يرون فى التصويت فى الانتخابات أو فى الاستفتاء أو الخروج فى مظاهرة أو المشاركة فى تجمع تدعو إليه الدولة أمورا سلطوية وأوامر صادرة من أعلى ما عليهم سوى الخضوع لها وهم يعتقدون أن الاستنكاف عن المشاركة، كالامتناع عن الادلاء بالصوت فى الانتخابات – بمثابة تحد السلطة وموقف معاد وأن السلطة ستعلم بأمرهم ويمكنها أن تعاقبهم وعليه يسارعون بدافع الخوف [١٨].

هناك دوافع للمشاركة السياسية أيضاً هى:

١- العمل من أجل الصالح العام.

٢- حب العمل مع الآخرين.

٣- الرغبة فى كسب شعبية بين المواطنين.

٤- كسب وتقدير واحترام المواطنين.

٥- مزاملة الأصدقاء.

٦- مصلحة مادية ومعنوية للمشاركة.

٧- الدافع الذاتى للمشاركة ويتمثل فى وجود حاجات الإنسان.

٨- الحصول على مركز من الهيئات والجمعيات [١٩].

(٦): متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة:

تتطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها، وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها، بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة. وأهم هذه المتطلبات:

١- ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير، مثل الغذاء والكساء، والمسكن الملائم، والصحة والتعليم، وفرص العمل، وحرية التعبير، وغيرها من الاحتياجات، التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدرًا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.

٢- ارتفاع مستوى وعي الجماهير، بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي: إما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع، مثل المؤسسات

الحكومية، العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات. بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

٣- الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبًا تفرضه العضوية في هذا الوطن. (٢٠)

٤- الإيمان بجدوى المشاركة: فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسئولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته، ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته، وحياة الآخرين داخل المجتمع.

٥- وضوح السياسات العامة المعلنة، وذلك يتأتى من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف، ومدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين.

٦- إيمان القيادة السياسية، واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية، وإتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن آمالهم، وطموحاتهم، ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته، ومناقشة تصريحات المسئولين، والقوانين العامة، سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف، وفي الندوات العامة، في ظل مناخ آمن، دون تعرضهم لأي مساءلة قانونية.

٧- وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة؛ لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار، والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار. (٢١)

٨- وجود برامج تدريبية لمن في مواقع المسئولية، سواء في الحكومة أو في المؤسسات غير الحكومية في المجتمع؛ لتدريبهم على مهارات الاستماع والإنصات، واحترام فكر الجماهير، وكذلك على أساليب استثارة اهتمام الجماهير، وتنمية قدراتهم على المشاركة.

٩- وجود القدوة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل؛ مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات، والتأكد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. فهذه القدوة الصالحة من شأنها أن تكون مشجعة، وليست معوقة للمشاركة. كما يفترض فيها إيمانها بإمكانات الشباب، ودوره في عملية التنمية.

١٠- اللامركزية في الإدارة، مما يفسح المجال أمام الجماهير؛ لكى تشارك في إدارة شئون حياتها، ويفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي تقدمها الجماهير.

١١- زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها، حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة، فتنتشر في كل مكان وفي كل نشاط، وأن يكون لها دور فاعل من خلال إتاحة صلاحيات أكثر لها، ما يجعلها أكثر تأثيرًا في خدمة المجتمع.

١٢- تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل: الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب، ووسائل الاتصال وغيرها، وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى الجماهير. (٢٢)

(٧): مقومات المشاركة الفاعلة للشباب:

للاستفادة القصوى من جانب الدولة من الطاقات والامكانات الكامنة لدى الشباب لكى يشارك فى كافة الأنشطة والجهود فى كافة مناحى الحياة، يتأتى ذك من خلال توفير المقومات التالية:

أ- إعداد قاعدة بيانات أولية عن الشباب: وتتضمن قاعدة البيانات الجوانب التالية:

- تعداد الشباب فى المجتمع المصرى.
- توزيعهم على الفئات العمرية المختلفة.
- التوزيع الجغرافى بين الريف والحضر.
- المستويات التعليمية.
- توزيعهم من حيث الجنس.
- الوضع الاقتصادى.
- الحالة الاجتماعية.
- الانتماءات العقائدية.

ولأن الشباب يمثل شريحة كبيرة من الجماهير المصرية، فعلى ضوء رسم خريطة إحصائية دقيقة لخصائص وسمات الشباب المصرى يمكن إعداد الخطط والسياسات بشكل يضمن استيعابه ضمن الإطار المجتمعى (٢٣).

ب- حل مشاكل الشباب وتلبية احتياجاته:

لا شك أن اهتمام الدولة بمؤسساتها المختلفة بحل مشاكل الشباب وتلبية احتياجاته سينعكس إيجابياً على مشاركة الشباب الفاعلة فى كل ما يجرى على أرض مصر. ويتعدد المشاركين يزيد الإنتاج وترتقى الممارسة الديمقراطية، وتختفى السلبية، ويزل شبح اللامبالاة شيئاً فشيئاً.

ج- تنمية وعى الشباب بقضايا مجتمعه:

ينبغى على كل مؤسسات التنشئة والقائمين على أمرها أن تضع بين أيدى الشباب كافة القضايا والمستجدات التى تفرض نفسها على المجتمع فى لغة سهلة وبسيطة بعيدة عن الغموض والتجريد

متحاشية استخدام الأساليب الخطابية الرنانة والمصطلحات العلمية المتخصصة. مع شرح المصطلحات الجديدة التى بدأت تتردد على مسامعنا كالخصخصة والعولمة وصراع الحضارات والنظام العالمى الجديد. كما أنه من الضرورى خلق رأى عام مؤمن بقضايا المجتمع المختلفة مع ربطها بالمصلحة المباشر للشباب. وفى مجال ترسيخ قيم الديمقراطية فى وجدان الشباب ومناقشة أبعاد هذه القضية فإنه ينبغى الإعداد الجيد للشباب وإكسابه قيم التعاون والمشاركة وتعويد الشباب على أن كل حق يقابله واجب وترسيخ قيم المواطنة لديه من خلال إدراك حقوقه وواجباته وإشعاره بأهمية وجدوى مشاركته وفاعليته.

د- الاستعانة بقادة الرأى فى معالجة قضايا الشباب:

يمثل قادة الرأى أحد المتغيرات الأساسية فى عملية التأثير الشخصى، حيث أنهم يعتبرون ركيزة مهمة فى نقل المعلومات للجمهور عن طريق الاتصال الشخصى. وقادة الرأى هم الأشخاص الذين يمارسون تأثيرا كبيرا على غيرهم من الأفراد فى مواقف معينة، لابد لهم من القيام بالاتصال المباشر بالتابعين، حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم والقيام بأدوارهم فى عملية التنمية. ويذكر أن القادة غير لارسميين يمارسون تاثيراً كبيراً على الشباب خاصة فى أوقات الأزمات أكثر من القادة الرسميين.

وهذا يؤكد الدور المهم والفعال الذى يمكن أن يقوم به قادة الرأى المحليون فى معالجة قضايا الشباب ومن ثم المساعدة فى تحقيق عملية التنمية الشاملة فى شتى المجالات [٢٤].

المراجع :

(١) محمد بن ابى بكر الرازى : مختار الصحاح ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣ ، ٤١٧.

(٢) أحمد زايد : دولة العدل الاجتماعى " القيمة ولامركزية الحكم " ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، ٢٠٠١ ، صـ ٧ .

(٣) محمد رياض الغنيمى : دراسات فى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة النهضة ، ٢٠١٢ ، صـ ١٣ .

(4) Gary Craig : povery social work and social Justice, Britsh journal of social work, 2002, P. 671

(٥) حازم محمد ابراهيم مطر : العدالة والسياسة الاجتماعية ،عمان، دارالحامد للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧،ص١٤٩

(٦) السيد الحسينى : التنمية القومية والعدالة الاقليمية " الحالة المصرية ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، العدد السابع ، ١٩٩٦، ص ٢٦

(٧) على محمد خير المغربي : الخدمة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية للمجتمع ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٤ ، ص ص ٢٢٥ ،٢٢٦ .

(٨) ماهر أبو المعاطى وآخرون: الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الشباب، ص٢٥.

(٩) جابر عوض سيد: البحث فى الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث،الاسكندرية، ٢٠١٠، ص٢٦٣.

(١٠)عبد الخالق محمد عفيفى: تنظيم المجتمع – الأجهزة المعاصرة الاتجاهات الحديثة، ٢٠١٠، ص ٢٦٦، ص٢٦٧.

(١١)عبد الخالق محمد عفيفى: تنظيم المجتمع – الأجهزة المعاصرة الاتجاهات الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠.

(١٢)عبد الخالق محمد عفيفى: تنظيم المجتمع – الأجهزة المعاصرة الاتجاهات الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦١.

(١٣)عبد الخالق محمد عفيفى: تنظيم المجتمع – الأجهزة المعاصرة الاتجاهات الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٦.

(١٤)عبد الخالق محمد عفيفى: تنظيم المجتمع – الأجهزة المعاصرة الاتجاهات الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٧.

(١٥)عبد الخالق محمد عفيفى: تنظيم المجتمع – الأجهزة المعاصرة الاتجاهات الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٢.

(١٦)محمد سعد أبو عامود: السياسة بين النمذجة والمحاكاة، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص١٧٨.

(١٧)طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٤٧.

(١٨)عبدالاله واردي : خصائص المشاركة السياسية، الحوار المتمدن – العدد: ١٩٩٤ – ٢٠٠٧/٨/١ ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104505

(١٩)إبراهيم ابراشى: علم الاجتماع السياسى، دار الشروق، ١٩٩٨، ص ٢٥٢، ٢٥٣.

(٢٠)إبراهيم إبراشى: مرجع سبق ذكره.

(٢١)إبراهيم ابراشى: علم الاجتماع السياسى، دار الشروق، ١٩٩٨، ص ٢٤٤: ٢٤٥.

(٢٢)السيد سلامة إبراهيم: أسس ومداخل الممارسة لتنظيم المجتمع، المكتب الجامعى الحديث،الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص١١٩.

(٢٣)محمد سيد فهمى: تقويم برامج تنمية المجتمعات الحديثة بالإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث،الاسكندرية، ١٩٩٩، ص ص ١٥٢: ١٥٣.

(٢٤)السيد عليوة، منى محمود: المشاركة السياسية، موسوعة الشباب (سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، القاهرة، ٢٠٠٨.

(٢٥)السيد عليوة، منى محمود: المرجع السابق، ص

(٢٦)السيد عليوة، منى محمود: المرجع السابق، ص

(٢٧)إيهاب سلام: الانتخابات، موسوعة الشباب السياسية (سلسلة خاصة صادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، القاهرة، ٢٠٠٨.

(٢٨)إيهاب سلام: المرجع السابق، ص